أكد أن تجارة الإقامات سبب من أسباب اختلالها

الغانم: ملف التركيبة السكانية يحتاج إلى حلول عملية وتعاون السلطتين مهم للحل

متى ما صمت الإعلام الرسمي ترك المجال لأبواق أخرى تطرح معلومات غير صحيحة

مرزوق الغانم

أنس الصالح

نادراً ما نجد دولة فيها نسبة الوافدين إلى المواطنين 70 إلى 30 % فهذه نسبة غير سليمة

الصالح : إحالة مشروع بقانون متكامل لتنظيم الإقامات إلى مجلس الأمة خلال أسبوعين

القانون الجديد يتميز بالشمولية ولا يركز فقط على تغليظ العقوبات وإنما يهدف إلى التطوير

مريم العقيل

فكرة تجهيز مراكز الإيواء كانت تتداول في «الداخلية» و«القوى العاملة» وغيرها منذ يناير

العقيل: أحلنا 417 شركة ومؤسسة إلى جهات التحقيق سواء الداخلية أو النيابة لاستكمال الإجراءات

تم إنشاء منصة لاحتياجات الشركات التي رست عليها العقود مع الوظائف المتوفرة للكويتيين

هذا الملف ساخن ومؤلم ومزمن وقديم ولا يتحمل مسؤوليته المسؤولون الحاليون

أكد رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم أن ملف التركيبة السكانية يحتاج إلى حلول عملية وتشريعية، لافتا إلى أن تجارة الإقامات سبب من أسباب اختلال هذه التركيبة في الكويت.

جاء ذلك خلال مداخلة هاتفية لبرنامج "ماذا بعد" على تلفزيون الكويت ردًا على سؤال بشأن حل قضية التركيبة السكانية.

وأشاد الغانم بالإعلام الرسمي في طرح مثل هذه المواضيع الساخنة والمهمة التي تطرح لأول مرة والتي تحتاج إلى شفافية وإلى البوح عن كثير من المعلومات لتصل إلى المجتمع وإلى الشعب الكويتي بكل وضوح وشفافية.

وبين الغانم" أن هذه الخطوة لم نتعود عليها في الإعلام الرسمي، مؤكدًا أن هذه الخطوة مهمة حتى تغلق الباب على كثير من المعلومات غير الصحيحة".

وقال إنه متى ما صمت الإعلام الرسمي ترك المجال لأبواق أخرى تطرح معلومات غير صحيحة، لكن إذا تواجد الإعلام الرسمي فإنه يغلق الأبواب على كل هذه الأمور.

وأضاف أن هذا الملف ساخن ومؤلم ومزمن وقديم ولا يتحمل مسؤوليته المسؤولون الحاليون، لكنهم يتحملون مسؤولية حل هذا الملف "وهذا قدرهم".

وبين " أنه إذا كانت بعض الأزمات يكون لها بعض الحسنات فمن أحد الوجوه الحسنة إنها ترفع الغطاء عما تم إهماله وتجاهله".

وأوضح " نحن مثلاً ننتظر هبوط أسعار النفط حتى نلتفت إلى ملف الإصلاح الاقتصادي، وننتظر جريمة إرهابية حتى نلتفت إلى ثقافة التطرف، وانتظرنا أزمة مثل (كورونا) حتى نلتفت إلى ملف شائك ومهم مثل تجارة الإقامات والمرتبطة ارتباطا رئيسيًا بالمشكلة الأكبر وهو التركيبة السكانية".

وقال الغانم إن تجارة الإقامات جزء أو سبب من أسباب اختلال التركيبة السكانية في الكويت.

وبسؤاله عما إذا كان هناك قصور في التشريع أم لا؟ أجاب الغانم بأن العملية تحتاج إلى حلول عملية وتحتاج إلى تعديلات تشريعية وبعض التشريعات الجديدة.

وأضاف الغانم" أولا أود أن أجيب على سؤال يتوارد على أذهان الشعب الكويتي وهو ماذا على مجلس الأمة عمله في هذه القضية القديمة وليست الجديدة".

وتطرق الغانم إلى بعض الأرقام " التي لا تقبل التحريف أو التحوير، فنحن لدينا مشكلة حقيقية وهي الخلل في التركيبة السكانية ".

وبشأن التركيبة السكانية قال الغانم" نادرًا أن نجد دولة فيها نسبة الوافدين إلى المواطنين 70 إلى 30%، فهذه نسبة غير سليمة وغير صحية ويجب أن تعدل".

وذكر الغانم" لا أعتقد بكل أمانة أننا نسير في الاتجاه السليم بدليل لغة الأرقام نفسها، موضحًا أنه في عام 2000 أو 2001 وصلنا إلى نسبة الكويتيين 38% ونسبة غير الكويتيين وصلت إلى 62%، وهناك تحسن كبير عن نسبة عام 1990 ، التي كانت فيها نسبة غير الكويتيين 73% ونسبة الكويتيين 27%".

وأضاف الغانم "بعد أن وصلنا إلى تخفيض نسبة غير الكويتيين إلى 62% بدأت هذه النسبة تتزايد إلى أن وصلت في الوقت الحالي أو عام 2019 إلى 70%".

وقال الغانم" أن هذه الأرقام ليست من عند مرزوق الغانم أو من مجلس الأمة "، لافتًا إلى أن هذه الأرقام كلها مسجلة في موقع الهيئة العامة للمعلومات المدنية والتقارير الإحصائية.

وأكد الغانم أن الخطورة ليست فقط ارتفاع النسبة إلى 70%، أو وصول عدد غير الكويتيين إلى 3 ملايين و344 ألفا تقريبًا، مبينا أن" المشكلة الأكبر أنه من ضمن أعداد غير الكويتيين يوجد ما يزيد عن مليون و300 ألف وافد تعليمهم يقرأ ويكتب وما دون ذلك".

وأوضح الغانم" أن هذه الأعداد هي شريحتان أولها (الأمي) والأخرى هي من فقط يقرأ ويكتب و(الأمي) عددهم يفوق الـ 100 ألف ومن يقرأ ويكتب عددهم يفوق المليون و200 ألف تقريبًا".

وقال الغانم "نحن في الكويت بحاجة أطباء وإلى بعض التخصصات وإلى مهندسين وإلى تخصصات يحتاجها المجتمع الكويتي ليكمل عطاء الكويتيين الذي لا أحد ينكره".

وذكر أنه عندما يكون هناك مليون و300 ألف فهذا دليل على أن هناك خللًا وهذا هو المدخل، مشيرًا إلى أن هناك جزءًا كبيرًا منه وأحد الأسباب الرئيسية في وجود هذا الرقم هو تجارة الإقامات.

وأشار الغانم إلى أن تاجر الإقامات لا يستقدم طبيبًا أو مهندسًا أو عالم ذرة فهذه هي التخصصات المطلوبة.

وأوضح " أن أي كويتي الآن يسمع هذه المداخلة لو يرجع إلى موقع الهيئة العامة للمعلومات المدنية ويرجع إلى التقارير الإحصائية التي أعدها كويتيون ثم يذهب إلى تقسيمات للمراحل التعليمية يجد أن شهادة الجامعة فما فوق والتعليم العالي هم أقل ويجد خانتي الأمي والتعليم المتدني هي الأعلى".

وقال إن هذه الأمور يجب أن تدرس وأن تحلل ويجب أن تعرف أسبابها، مؤكدًا أن هناك تحركًا قويًا جادًا تجاه تجارة الإقامات لدى سمو رئيس مجلس الوزراء والوزراء.

وذكر الغانم أن مجلس الأمة عليه أن يراقب وأن يشدد ويعطي هذه القضية أهميتها ومكانتها وأيضًا أن يشرع وأن يعدل بعض التشريعات.

وبين الغانم سعي مجلس الأمة بإخلاص لإنهاء التشريعات " التي نحتاجها لحل هذه المشكلة قبل نهاية دور الانعقاد الحالي أو قبل انتهاء الفصل التشريعي" .

وقال " أنا ومجموعة من النواب سنتقدم باقتراح بقانون إضافة إلى من تقدم من إخواننا النواب الذين حددوا النسب المئوية للوافدين".

وأوضح " لا نستطيع تحديد نسب مئوية محددة الآن أو نجعل 25% من التركيبة السكانية من جنسية معينة أو 10% من جنسية أخرى و15% من جنسية أخرى، لأن هذه تتغير".

وذكر " تقدمنا بقانون يعالج التركيبة السكانية وموضوع تجارة الإقامات أبرز ما فيه، المادة الرابعة منه تنص على أن يحدد مجلس الوزراء بقرار يصدره خلال 6 أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون الحد الأقصى من العمالة الوافدة بما يحافظ على الوزن النسبي لهذه العمالة في مجموعها إلى عدد المواطنين".

وشرح الغانم" الآن النسبة 70% والسنة القادمة 65% والسنة التي تليها 63% وهكذا، ويكون بقرار من مجلس الوزراء وأيضًا يحدد الأعداد التي يجب استقدامها من الخارج وفق ليس فقط الجنسيات لأنه لا أعتقد أن هذا هو الحل الجذري".

وذكر أن هذا الاقتراح بقانون يعالج الخانات التعليمية التي بها خلل.

وقال إنه " من منطلق الحفاظ على سمعة الكويت الدولية فهناك باب لم يكن موجودًا في تشريعات أخرى وهو موضوع التأمين على العمالة الوافدة وتنظيم استقدامها".

وأوضح أن القانون ينص أيضا على إنشاء صندوق للتكافل الاجتماعي بين المقيمين مصادره عدة مصادر منها التأمين النقدي الذي يؤديه أصحاب العمل أو العمل وفقًا لأحكام هذا القانون.

وذكر الغانم " أيضًا رسم تكافل اجتماعي بين المقيمين ومساهمة سنوية تؤديها الدولة من حصيلة الغرامات وعدة مصادر أخرى".

وأكد الغانم" هدف هذا الصندوق لعدة واجبات منها التزامات أصحاب العمل نحو العمال الذين استقدمهم طبقًا لأحكام هذا القانون، ومستحقات العاملين في القطاعين الأهلي والنفطي والذين تمت تصفية أوضاعهم طبقًا لأحكام المادة (7) من هذا القانون وأنهيت خدماتهم بسبب زيادتهم عن حاجة العمل".

وشرح الغانم" أن من زاد عن حاجة سوق العمل يجب أن يترك البلد لكن بدون أن نظلمه مثل ما يحدث في بعض الحالات الآن والتي تسيء لنا في الخارج".

وبين أن حقوق العاملين يأخذونها كاملة ويتحملها من تسبب بتواجدهم وإن لم يستطع فهناك صندوق يعالج هذه الأمور".

وشدد الغانم على أن تجارة الإقامات تجارة وحشية ترقى إلى تجارة البشر يجب مواجهتها ومكافحتها، لافتًا إلى أنه " من واجب السلطة التنفيذية بالدرجة الأولى والسلطة التشريعية أن يتحملا مسؤوليتهما تجاه هذا الملف".

وأكد الغانم جدية المجلس والعمل بإخلاص للانتهاء من التشريعات اللازمة قبل نهاية الفصل التشريعي الحالي.

وتمنى الغانم من السلطة التنفيذية حل هذا الملف حلًا جذريًا وأبديًا حتى لا تتكرر القصة في كل فترة، معربًا عن ثقته بالحكومة بأنها لا تقل حرصًا عن أعضاء السلطة التشريعية في حل هذا الملف.

وأكد أن تعاون السلطتين في هذا الملف سيؤدي إلى نتائج حقيقية تضع حدًا لهذه الآفة.

وشدد الغانم على أنه "لا يجوز أن ننتظر "كورونا" تنتهي ونعود إلى الوضع السابق، ولا يجوز أن تقوم الأزمة بإيقاظنا ومن ثم نعود بعد الأزمة إلى الوضع السابق".

وقال " ستنتهي هذا الأزمة إن شاء الله عاجلا لا آجلا، لكن لا يجب أن توقفنا أو يوقفنا انفراج هذه الأزمة عن إكمال المشوار والخطوات التي اتخذت لحل هذا الأمر".

ودعا الغانم إلى" تطبيق القانون فكل متهم بريء حتى تثبت إدانته وهذا الأمر عند الجهات القضائية، لكن القانون يطبق على الكبير قبل الصغير في هذا الموضوع والموضوعات الأخرى".

وأضاف" إذا سرنا وفق التشريعات التي توضع وإرادة الحل كانت متواجدة بصدق وبإخلاص لدى السلطتين فإني أؤكد للشعب الكويتي أن مشكلة التركيبة السكانية ستتحسن تدريجيًا وفق الحلول الواقعية التي ستطبق". من ناحيته كشف نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء أنس الصالح عن الانتهاء من تجهيز مشروع بقانون لتطوير قانون الإقامة، مشيرًا إلى أنه سيحال إلى مجلس الأمة في غضون أسبوعين.

وقال الصالح في مداخلة هاتفية لتلفزيون الكويت إن القانون الجديد يتميز بالشمولية ولا يركز فقط على تغليظ عقوبات فقط، وإنما يهدف إلى تطوير القانون بالاستفادة من تجارب دول المنطقة ودول العالم المتقدمة بما يتيح الاستفادة الفعلية ممن تحتاجهم البلاد ونرغب في وجودهم للمساهمة في التطوير.

وأضاف "سيصل هذا المشروع إلى مجلس الأمة في غضون أسبوعين ونتمنى من أعضاء السلطة التشريعية المساعدة في إقراره لنتمكن من استئصال المرض الخبيث المتعلق بتجارة الإقامات.

وفيما يتعلق بأعداد مخالفي قانون الإقامة المستفيدين من مبادرة "غادر بأمان" قال الصالح إن عدد المستفيدين من تلك المبادرة تجاوز 26 ألف مخالف لم يتبق منهم في مراكز الإيواء غير 200 شخص، كاشفًا عن أن وزارة الداخلية ستستمر في هذا النهج حال عودة المطارات إلى العمل من جديد.

وأوضح أن فكرة تجهيز مراكز الإيواء كانت تتداول في وزارة الداخلية والأجهزة المعنية مثل القوى العاملة وغيرها منذ نهاية يناير قبل وقت أزمة "كورونا" من خلال تجهيز 39 مدرسة كمراكز إيواء للمخالفين حتى استكمال إجراءاتهم ومغادرة البلاد.

وعن الجهود الحكومية لمتابعة ملف تجارة الإقامات قال الصالح "فيما يتعلق بوزارة الداخلية فقد نتج عن متابعة الملف تسجيل 282 قضية تخص 417 شركة نتج عنها إحالة أكثر من 526 شخصًا منهم 49 مواطنًا إلى سلطات التحقيق بالإدارة العامة للتحقيق والنيابة العامة وهم يقومون بإجراء التحقيقات اللازمة لضبط ومحاسبة هؤلاء.

وبين أنه فيما يعرف باسم قضية البنغالي والتي كشفت عن مظاهر فساد فهي موجودة في سلطة النيابة، مؤكدًا التعاون التام مع النيابة عندما تطلب تحريات وأن الوزارة تتعامل مع الموضوع بشفافية وإظهار الحقيقة، مشددًا أنه "لا يوجد لدينا خط أحمر وكل من ساهم في هذا الوباء عليه أن يتحمل المسؤولية".

وأضاف الصالح "هناك قضايا أخرى تأخذ نفس الصفة من الاهتمام بهذه القضية ونحن نتبنى الملف بشكل عام وليس قضية معينة حتى يتم استئصاله من الجسد الكويتي.

من جانبها أكدت وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ووزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية مريم العقيل أن جهات الدولة متعاونة لحل كل الصعوبات والمشاكل التي تمس ملف التعاقدات الحكومية بشكل خاص، وتسعى إلى إثبات الوقائع إذا كانت موجودة لتحويلها إلى الداخلية أو النيابة لاستكمال التحقيق فيها.

وأفادت في تصريحات لتلفزيون الكويت أنه خلال أزمة (كورونا) ظهرت كثير من المشاكل في العلاقة التعاقدية بين العامل وصاحب العمل وتم إحالة 417 ملفًا لشركات ومؤسسات إلى الجهات المختصة سواء الداخلية أو النيابة لاستكمال إجراءات التحقيق فيها.

وقالت إن هذه الشركات عليها 282 قضية ومسجل عليها 12500 عامل كلهم يعانون من مشاكل مع أصحاب العمل.

وبينت أن الأزمة دفعت (القوى العاملة) لتكثيف الجهود وزيادة جولات التفتيش مع اللجنة الرباعية إلى 181 جولة انتهت فيها لإغلاق 135 محلًا بخلاف المخالفات كما تلقت الهيئة أيضًا 2500 شكوى واستفسار خلال هذه الفترة البسيطة وتم إيقاف 2207 شركات ومؤسسات عن العمل وهذه الجهود بالتعاون مع وزارة الداخلية لاستكمال الإجراءات وتحويلها إلى جهات الاختصاص.

وأكدت الوزيرة أنها لا يمكن أن تخرج عن توجيهات صاحب السمو ولا تنسى حرص رئيس الوزراء بضرورة مكافحة الفساد وألا يكون للمفسدين مكان في هذه الأرض الطيبة.

وقالت" لا أحد فوق القانون ولن أتوانى عن تحويل أي من العاملين في الجهات التابعة للوزارة بشكل عام إلى الجهات المختلفة ولن أفكر مرتين في هذا المجال".

وأشارت إلى أنه تم إيقاف قيادي في الهيئة في قضية النائب البنغالي وأيضا يجري التنسيق مع الجهات المعنية بخصوص 3 موظفين لأن هناك احتمال وجود تواطؤ من جانبهم لارتكاب هذه الجرائم، لكن هذه الحالات الأربع لا تعني أن هيئة القوى العاملة سيئة بل حالات فردية ويجب ألا يفقد المجتمع الثقة بالجهات الحكومية.

وأضافت أن العقود الحكومية فيها عدد كبير من العمالة الوافدة والمشاكل التي ظهرت على السطح ناتجة عن التعاقدات الحكومية، موضحة أن الجهة الحكومية تحدد عدد العمالة التي تحتاجها ثم الفتوى والتشريع ثم المناقصات ثم الجهات الرقابية وبعد الترسية يتم توقيع العقد ويصبح العقد أمرًا واقعًا ولا تستطيع هيئة القوى العاملة أن تتدخل بل عليها أن تلتزم به وتصدر أذونات العمل وبالتالي دور القوى العاملة لاحق لبقية الجهات.

وحول تطوير العقود الحكومية أوضحت الوزيرة أن تطوير العقود الحكومية يعتمد على زيادة عدد العمالة الوطنية فيها لأن الكثير من العقود تكون لمشاريع كبرى تحتاج العمالة الوطنية .

وقالت العقيل إنه تم إنشاء منصة تمثل نظامًا تفاعليًا يمثل احتياجات الشركات التي رست عليها العقود مع الوظائف المتوفرة للكويتيين من مهندسين وغير ذلك.

وأضافت " إننا ستعتبر العقود الحكومية المتعثرة عقودًا واجبة تصفية العمالة فيها وإذا لم يلتزم المقاول فسيتم إيقاف اعتماده ضمن المناقصات للعقود الحكومية".

وحول التحول إلى ميكنة العمل أكدت وزيرة الشؤون أن القوى العاملة حرصت على أن تحول كل إجراءاتها إلكترونية بهدف الشفافية والحوكمة ومحاسبة المسؤول والحد من التدخل البشري إضافة إلى تحويل تسلم الإقرارات بتسلم العمالة المستحقات إلكترونيًا وبلغتين لغة العامل واللغة العربية.

ولفتت العقيل إلى تشكيل لجنة لمراجعة إجراءات العمل في الهيئة لمطابقة الملفات مع الأعداد وتقدير الاحتياج لتكون البيانات سليمة وشفافة.

رئيس مجلس الأمة : مكتب المجلس سيجتمع لاحقا لبحث إمكانية عقد جلسة الأسبوع المقبل

قال رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم إن مكتب المجلس سيجتمع لاحقا هذا الأسبوع لبحث إمكانية عقد جلسة الأسبوع المقبل بعد استكمال التقارير الصحية المتعلقة ببعض النواب وبعد التنسيق مع الحكومة.

وقال الغانم في تصريح صحفي بمجلس الأمة أمس "اجتمع مكتب مجلس الأمة وناقش عدة أمور وكل البنود الموجودة على جدول الأعمال".

وأضاف الغانم" وفيما يتعلق بسؤالكم حول إمكانية عقد الجلسات وموعدها، فناقش مكتب المجلس هذا الأمر وحتى الآن لم تصلنا التقارير الصحية من وزارة الصحة".

وأوضح الغانم أنه تم فحص 38 نائبًا تقريبًا وتبقى عدد من النواب لم يتم فحصهم، مبينا أنه فور استكمال كل التقارير عما حدث في الجلسة الماضية سيكون لمكتب المجلس اجتماع لاحق هذا الأسبوع.

وأكد الغانم أنه لن تكون هناك جلسة يوم الثلاثاء المقبل في الأسبوع الجاري، معربًا عن أمله في أن تستكمل كل الإجراءات اللازمة لعقد جلسة في الأسبوع القادم.

وقال الغانم " اليوم تحدثت أنا وأخي سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد بهذا الموضوع وسنناقش إن شاء الله هذا الأمر بعد استكمال كل التقارير الصحية الواردة من المراجع الصحية".

من جانب آخر بعث رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم أمس ببرقية تهنئة إلى رئيس المجلس الوطني في جمهورية فنزويلا البوليفارية الصديقة خوان غوايدو،وذلك بمناسبة العيد الوطني لبلده